تقييم سياسات دعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر في إطار معالجة ظاهرة البطالة

أ. عرابة الحاج جامعة ورقلة

أ. قرقب مبارك جامعة تنمراست

الملخص:

إن مشكلة البطالة تعد من أخطر المشاكل التي تهدد استقرار وتماسك المجتمعات، وقد تختلف أسباب هاته الظاهرة (البطالة) من مجتمع إلى مجتمع آخر، من حيث حدتها وتعقدها، إلا أنها تتشابه من حيث طبيعتها أي أنها أسباب إقتصادية أوإجتماعية وأخرى سياسية. ومهما كانت مسببات البطالة، فإنها تشكل تحديا حقيقيا أمام الحكومات العربية، التي يستوجب عليها التفكير في حلول ناجعة وسريعة، قصد تحقيق معالجة جذرية للأسباب والنتائج الوخيمة لهاته الظاهرة، التي باتت تؤرق الأفراد وتثقل كاهل هاته الدول في ظل الزيادة البشرية السنوية فيها. ما سبق جعل العديد من الدول العربية تبادر بإعداد إستراتيجيات وطرح سياسات وبرامج، بهدف القضاء على البطالة، وقد اختلفت الأساليب والوسائل المتبعة في ذلك، بحسب خصوصيات وإمكانيات كل دولة. ومن ضمن هاته الأساليب، إنشاء ودعم ما يسمى بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أثبتت التجربة الدولية في الحقبتين الأخيرتين، أن هذه المؤسسات أصبحت المحرك الأساسي للإقتصاد في معظم دول العالم، وأن دورها ومكانها مرشح لأن يتنامى أكثر في المستقبل في ظل إنتشار العولمة.

RESUME:

Le chômage est considéré comme étant l'un des plus dangereux problèmes, qui menacent la stabilité et la cohésion des sociétés, mais les causes de ce problème (le chômage) peuvent se différer d'une société à une autre, selon leur véhémence ,mais aussi leur complexité, en outre ces causes se ressemblent, en ce qui concerne la nature (leur nature), cela veut dire ;qu'elles sont des causes économiques, sociales, ou bien politiques,…etc.Et on peut noter que; quelles que soient ses causes, le

chômage représente un vrai défi pour les gouvernements arabes, ces derniers qui doivent en s'occuper et aussi penser à des solutions efficaces et rapides, afin d'effectuer un maniement radical aux causes, et aux apports graves de ce phénomène, qui a qui accable les gens, et représente une charge accablante pour les pays avec la croissance démographique, que ces pays connaissent chaque année.Sur l'autre coté on voit que certains états arabes,ont déjà commencé la mise en place des stratégies, et le lancement des politiques et des programmes en vue d'écarter le problème de chômage, et chaque état a suivi des méthodes et des moyens différents; selon ses particularités et ses capacités.Et parmis ces moyens ;la création et le renforcement de ce qu'on appelle les petites et moyennes entreprises ;car l'expérience à l'échelle international a démontré pendant les deux dernières dizaines d'années, que ces entreprises sont devenues le catalyseur principal de l'économie, pour la plupart des pays du monde, et qu'elles auront un rôle et une place beaucoup plus grande au futur, avec la diffusion et la propagation de la mondialisation.

المقدمة:

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا جد هام في إقتصاديات الدول المتقدمة، من حيث كونها القاطرة الرئيسية لعجلة التنمية الإقتصادية فيها، من خلال ما تتميز به هذه المؤسسات عن المؤسسات العملاقة من حيث تدني كلفة إنشائها، وسهولة إدارتها ومراقبتها. ولقد ساهمت هذه المؤسسات بإزدياد عددها وتنوع نشاطاتها في التقليص من نسبة البطالة إلى حد كبير، داخل البلدان التي أولت إهتماما بالغا بها، وعملت على توفير الشروط المناسبة لنمو وتأهيل هذا النوع من المؤسسات، من خلال سن مجموعة من التشريعات وتبني بعض السياسات التي تصب في هذا الهدف.

من هنا جاء هذا البحث من اجل محاولة تقييم السياسات والخطوات التي تبنتها الجزائر من أجل دعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومنذ ظهور هذه الأخيرة كقطاع مستقل في الجزائر في سبيل معالجة ظاهرة البطالة أو الحد منها. وسنحاول الوقوف على مختلف التشريعات والمبادرات التي بادر بها المسؤولون على هذا القطاع الحساس، لمحاولة معرفة مدى نجاح هذه

الأخيرة في تنمية وتطوير والحفاظ على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي برزت في الجزائر، وذلك كله عبر فترة زمنية سنتخذها كفترة دراسة تقدر بـ 03 سنوات وهي الفترة (2004-2006).

1- مفهوم وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

في الواقع إن وضع تعريف واضح وموّحد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة يحيطه الكثير من القيود من بينها: [1]

- عدم تكافؤ قوى الإنتاج التي تميّز الإقتصاد الدولي، فقد يصنّف استثمار ما في إفريقيا على أنه كبير في حين يصنّف صغيرا في اليابان.

- قد يرجع ذلك إلى طبيعة النشاط الإقتصادي في حد ذاته، ففي وحدة صناعية تنتمي لقطاع النسيج تشغل مثلا 500 عاملا تعتبر وحدة كبيرة، بينما تعتبر صغيرة بالنسبة لصناعة السيارات.

- صعوبة اختيار المعيار أو المعايير التي يجب الإستعانة بها لوضع تعريف واضح ومحدد، وذلك نظرا لاختلاف الأهداف، وكذا الجهات التي تقوم بالأبحاث والدراسات حول المشاريع الصغيرة والمتوسطة. بحيث تهتم النقابات العمالية مثلا بعدد العمال، بينما تهتم المشاريع المصرفية والمالية بقدرة المشاريع على تسديد التزاماتها وبأصولها الثابتة....إلخ.. هذا بالإضافة إلى أن كلمة "صغيرة " و"متوسطة " هي كلمات لها مفاهيم نسبية تختلف من دولة إلى أخرى، ومن قطاع لآخر حتى في داخل الدولة الواحدة. وقد أشارت احدى الدراسات الصادرة عن معهد ولاية جورجيا بأن هناك أكثر من (55) تعريفاً للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في (75) دولة. ويتم تعريف المنشآت الصغيرة

[1] لرقط فريدة وآخرون، **دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات النامية ومعوقات تنميتها**، ورقة عمل مقدمة ضمن الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة سطيف، الجزائر، 25-28 ماي 2003.

والمتوسطة اعتماداً على مجموعة من المعايير منها عدد العمال، حجم رأس المال، أوخليط من المعيارين معاً، وهناك تعريفات أخرى تقوم على استخدام حجم المبيعات أو معايير أخرى.

" فالبنك الدولي على سبيل المثال يعرف المشروعات الصغيرة والمتوسطة باستخدام معيار عدد العمال، والذي يعتبر معياراً مبدئياً، وتعتبر المنشأة صغيرة إذا كانت توظف أقل من 50 عاملاً. وهناك العديد من دول العالم التي تستخدم هذا المعيار لتعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ففي الولايات المتحدة الأمريكية، إيطاليا وفرنسا، تعتبر المنشأة صغيرة ومتوسطة إذا كانت توظف حتى 500 عامل، في السويد لغاية 200 عامل، في كندا وأستراليا حتى 99 عاملاً، في حين أنها في الدنمارك هي المنشات التي توظف لغاية 50 عاملاً." [1]

"ولا يختلف الوضع في البلدان العربية عن غيرها من بلدان العالم، حيث تتباين تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تباينا كبيرا، فعلى سبيل المثال في اليمن تعد المؤسسة صغيرة عندما تضم أقل من 04 عمال، وتعد متوسطة إذا تراوح عدد عمالها بين 02 و09 عمال، وتعد كبيرة عندما يزيد عدد العاملين بها عن 10 عمال. وفي الأردن تعد المؤسسة صغيرة عندما يتراوح عدد عمالها بين 02 و10 عمال، ومتوسطة إذا تراوح عدد عمالها بين 10و25 عاملا، وكبيرة إذا زاد عدد عمالها عن 25 عاملا." [2]

وفي تقرير أعدته منظمة الخليج للإستشارات الصناعية، تم تعريف هذه المؤسسات من منطلق رأس المال، فالتي يقل رأسمالها عن مليون دولار

---

[1] ماهر حسن محروق وإيهاب مقابلة، **المشروعات الصغيرة والمتوسطة: أهميتها ومعوقاتها**، مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة، الأردن، 2006.

[2] لخلف عثمان، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها: دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، جامعة الجزائر، 2004/2003.

اعتبرت مؤسسات صغيرة، والتي يتراوح رأس مالها بين 02 و06 مليون دولار اعتبرت مؤسسات متوسطة، والتي يفوق رأس مالها 06 مليون دولار هي مؤسسات كبيرة.

وتكمن أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في كونها قادرة على النشاط في مجالات لا تتوجه إليها المشاريع الكبيرة، لما تنطوي عليه من خصائص – سوف نتطرق إليها لاحقا – فهي تمثل وسيلة مرنة للتجاوب مع الأوضاع الإقتصادية سريعة التغّير، خاصة في ظل التحولات المتسارعة والمعقدة التي ما فتئت تفرزها العولمة الإقتصادية.

إن الإعتماد على المشاريع الكبيرة كان من منطلق أنها توفر قاعدة صناعية وبنية تحتية واسعة، وركيزة أساسية لتحقيق التنمية الإقتصادية والاجتماعية، ولقد اعتمدت معظم البلدان النامية في فترات سابقة على هذا النوع من المشاريع، ومن بينها بلدان المغرب العربي مباشرة بعد استقلالها. لكن هذا الإتجاه تغّير وأصبح الإهتمام الآن منصبا على المشاريع الصغيرة والمتوسطة، التي تبوأت أهمية بالغة بالنسبة للدراسات الحديثة، وما تستطيع أن تساهم به في تحقيق التنمية الشاملة.

2- خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

بعدما تطرقنا إلى مفهوم وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة بالنسبة لإقتصاديات الدول النامية، نأتي الآن إلى ذكر خصائص أو مميزات هذا النوع من المؤسسات وهي تتمثل في ما يلي: [1]

2-1- سهولة التأسيس:

[1] عبد الغفور عبد السلام وآخرون، **إدارة المشروعات الصغيرة**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2001.

حيث لا تحتاج هذه المؤسسات إلى رؤوس أموال كبيرة، فهي تعتمد أساسا على جلب وتفعيل مدخرات الأفراد لإقامة مشاريع صغيرة في قطاعات متعددة من النشاط الإقتصادي.

2-2- قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الإبتكار والتجديد:

وهذا من أجل ضمان بقائها، فكثير من براءات الاختراع يتم اكتشافها من طرف أفراد (مؤسسات فردية)، وهذا عكس المؤسسات الكبيرة التي تركز على إنتاج السلع ذات الطلب المستمر.

2-3- جودة الإنتاج:

وهذا نتيجة التخصص الدقيق لمثل هذه المؤسسات، مما يسمح لها تقديم منتوج بمواصفات وجودة عاليتين.

2-4- سهولة الدخول والخروج من السوق:

وهذا بسبب قلة نسبة أصولها الثابتة إلى مجموع ممتلكاتها وأصولها، فضلا عن زيادة نسبة رأسمالها إلى مجموع خصومها أي قلة ديونها.

2-5- نقص التكاليف الضرورية للتدريب والتكوين:

تتميز هذه المؤسسات بعدم حاجاتها الكبيرة للتدريب والتكوين، وهذا نتيجة اعتمادها على أسلوب التدريب أثناء العمل، بالإضافة إلى عدم استخدامها لتقنيات إنتاج معقدة.

إلا أن المميزات السابقة لا تعني وجود بعض العيوب في هذه المؤسسات ومنها: [1]

أ- صناعاتها مكملة (Subcontractors):

بمعنى أن ما يصنع في هذه المؤسسات، يعتبر مكملا للصناعات الكبيرة وكذلك مغذية لها، فلا يمكن الإعتماد عليها في كل الصناعات.

[1] ماهر حسن محروق وإيهاب مقابلة، **المشروعات الصغيرة والمتوسطة: أهميتها ومعوقاتها، المرجع السابق.**

ب- صعوبة العمليات التسويقية والتوزيعية فيها:

وذلك نظراً لارتفاع كلفة هذه العمليات، وعدم قدرة أصحاب هذه المؤسسات على تحمل مثل هذه التكاليف.

ج- الافتقار إلى هيكل اداري:

كونها تدار من قبل شخص واحد مسؤول إدارياً ومالياً وفنياً عن هذه المؤسسة.

د- تكلفة خلق فرص العمل فيها متدنية:

وذلك مقارنة بتكلفتها في الصناعات الكبيرة.

3- دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في معالجة ظاهرة البطالة:

قبل الخوض في الدور المنوط بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال معالجة البطالة في المجتمع، نأتي إلى تعريف بسيط ودقيق للبطالة حتى نفهم معناها الحقيقي، وحتى لا تختلط علينا المفاهيم. فليس كل من لا يعمل هو عاطل عن العمل، فالعاطل عن العمل أو البطال وبحسب تعريف منظمة العمل الدولية **ILO** هو: " كل من هو قادر على العمل وراغب فيه، ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد، ولكن دو جدوى."[1] وينطبق هذا التعريف على العاطلين الذين يدخلون سوق العمل لأول مرة، وعلى العاطلين الذين سبق لهم العمل واضطروا لتركه لأي سبب من الأسباب.وتلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا رياديا في إيجاد فرص عمل، وإستيعاب نسبة كبيرة من القوى العاملة بمستوياتها المختلفة، ومن ثم مساهمتها في التخفيف من حدة البطالة. وعلى هذا الأساس تجلى الإهتمام بهذه المؤسسات من قبل الحكومات والأفراد نظرا للأدوار التي تسعى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيقها، إذ تعتبر: [2]

---

[1] رمزي أحمد، **الاقتصاد السياسي للبطالة**، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، أكتوبر 1998.

[2] بن طلحة صليحة ومعوشي بوعلام، **الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في القضاء على البطالة**، ورقة عمل مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، الجزائر، 17/18/أفريل 2006.

3-1- مصدر لفرص العمل:

لأنها تعتمد على تكثيف العمالة عكس المؤسسات الكبرى التي تتطلب إستثمارات رأسمالية كبيرة، وأنماط تكنولوجية كثيفة رأس المال وقليلة العمالة، ومهارات فنية متخصصة ومتطورة لا تتوفر معظمها في الدول النامية.إذ تستوعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مابين 60%-80% من مجموع الوظائف في سوق العمل." فعلى سبيل المثال وفرت م ص م في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 1992-1998 أكثر من 15 مليون فرصة عمل جديدة، وفي دراسة عن دول الإتحاد الأوروبي عام 1998، تبين أن م ص م توفر حوالي70% من فرص العمل بدول الإتحاد الأوروبي، وفي البلدان العربية توفر هذه المؤسسات حوالي 57% من إجمالي العمالة بالقطاع الصناعي في نهاية التسعينات." [1]

3-2- مصدر لتنمية المواهب والإبداعات والإبتكارات وإرساء قواعد التنمية الصناعية:

إذ تشير الدراسات المتخصصة إلى أن عدد الإختراعات التي تتحقق عن طريق م ص م، تزيد عن ضعف مثيلاتها في المؤسسات الكبرى.

3-3- مصدر لإتاحة الفرص لجميع شرائح المجتمع ولجميع المناطق:

وذلك ليكون لهم دورا فعالا ومؤثرا على الإقتصاد الوطني، من خلال تعبئة رؤوس الأموال من الأفراد والجمعيات والهيئات غير الحكومية، وبالتالي تعمل على تنمية السلوك الإدخاري لدى الأفراد وغيرها من مصادر التمويل الذاتي.

[1] http://www.copyright@2005-Site Designed and Hosted by Access to Arabia, le 15/02/2008.

وتدعم منظمة العمل العربية هذا التوجه، في مقابل تركيز البنك الدولي على السياسات والإجراءات المالية والنقدية، لتحقيق الإصلاحات الإقتصادية الهيكلية في العديد من البلدان العربية، خاصة وأن م ص م تتميز بإنخفاض حجم رأس المال المستثمر وإعتمادها على الموارد الأولية المحلية، مع ما تتميز به هذه المؤسسات من مرونة في الإنتشار، فضلا عن أن إستثمار رؤوس الأموال في مشروع صناعي صغير أو متوسط يخلق فرص عمل أكثر من إستثمار ذات المبلغ في مشروع صناعي كبير، ويحقق بالتالي مجالات واسعة في توليد فرص العمل. بحيث أصبحت المشروعات الصغيرة تمثل "مستودعا " لفرص العمل الجديدة، وأداة من أدوات وبرامج مكافحة البطالة والحد من العمل غير المنظم.

" كما أن هناك شبه إجماع بين الإقتصاديين، على عدم قدرة المؤسسات الكبيرة على توفير فرص عمل كافية لامتصاص البطالة المنتشرة سواء في البلدان النامية أو المتقدمة على حد السواء، أو استيعاب الأعداد المتزايدة من القوى العاملة التي تعرض خدماتها كل عام في سوق العمل. ومن هنا أدركت دول العالم الدور المهم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إستيعاب أعداد كبيرة من العمالة، والإسهام في حل مشكلة البطالة وإحتواء الكوادر البشرية في سوق العمل، وتحويلها إلى قوة عمل حقيقية ومنتجة، من خلال إنخراطها في حركة الإنتاج داخل هذه المؤسسات." [1]

4- الإطار القانوني والتشريعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

على غرار الدول الأخرى في العالم وفي المنطقة العربية، أولت الحكومة الجزائرية إهتماما وعناية فائقتين بقطاع المؤسسات الصغيرة

[1] ESCWA, **Small and Medium Enterprises: Strategies, Policies and Support Institutions York**, United Nations, 1998.

والمتوسطة. حيث أن الإصلاحات التي خاضتها الجزائر منذ الثمانينات والتي أدت بها إلى التغيير التدريجي للسياسة الإقتصادية بالإعتماد على قوى السوق، قد سمحت بإعادة الإعتبار للمؤسسات الخاصة والإعتراف بالدور الهام الذي يمكن أن تلعبه في التنمية الشاملة، وقد كان نتيجة ذلك بروز قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كقاطرة حقيقية للنمو الإقتصادي. وفي هذا السياق الإقتصادي أنشئت في سنة 1994، وزارة مكلفة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سميت باسم هذا القطاع أي " وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة " لتتكفل بمهمة تهيئة المحيط الملائم والظروف المواتية لترقية نشاط هذه المؤسسات.

غير أنه يمكن إعتبار أن الإطار القانوني والتشريعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، لم يتبلور إلا في سنة 2001، "حيث تم تأطير هذا القطاع بالقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01-18 والصادر في 12 ديسمبر 2001، والذي جاء ليضع مجموعة من الميكانزمات العملية التي ساهمت دون شك في تحسين المحيط القانوني والمالي لهذه المؤسسات، ودفع عجلة إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإعادة الإعتبار لها كأداة فعالة في التنمية الاقتصادية الوطنية." [1]

كما عرف قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تحولا نوعيا، بعد أن تم تحويل قطاع الصناعة التقليدية إليه (سنة 2002). حيث وفي ظل التحولات الاقتصادية على المستوى الوطني والدولي، ظهرت الضرورة الملحة لإعادة الاعتبار لهذا القطاع في بعده الإقتصادي والاجتماعي، والتأكيد

[1] موقع وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية: le , 22/03/2008.http://www.pmeart-dz.org/ar/legislation.php

على دوره كعامل فعال في خلق مناصب الشغل من جهة، وأداة لتحريك وإدماج النشاطات الاقتصادية على المستوى المحلي من جهة أخرى.

فبالنسبة لدولة الجزائر وبناءا على القانون التوجيهي رقم 01-18 فإنه يتم تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها: " تلك المؤسسات التي تشغل من 01 عامل إلى 250 عامل، وأن لا يتجاوز رقم أعمالها 500 مليون دينار جزائري." [1]حيث استند المشرع الجزائري إلى ثلاثة معايير في تصنيفه لهذه المؤسسات، وهي: حجم العمالة ورقم الأعمال ومجموع الأصول، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (01): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشريع الجزائري

البيان / المؤسسة	حجم العمالة	رأس المال	مجموع الأصول
الصغرى	[01-10[	أقل من 20مليون دج	لا يتجاوز10ملايين دج
الصغيرة	[10-50[	أقل من 200مليون دج	10-100مليون دج
المتوسطة	[50-250]	200مليون-2ملياردج	100-500مليون دج

المصدر: القانون رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، والمتعلق بالقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 77، 15 ديسمبر 2001.

[1] لقانون رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 والمتعلق بالقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 77، 15 ديسمبر 2001.

وبالإضافة إلى ما جاء من في القانون التوجيهي رقم 01-18 من تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتصنيفها، فقد تضمن هذا القانون أيضا، مجموعة من التدابير الخاصة لمساعدة ودعم ترقية هذه المؤسسات، وتتضمن هذه التدابير أحكاما على شكل مواد قانونية حول كيفية إنشاء وإستغلال وترقية المناولة، وكذا تطوير منظومة الإعلام الإقتصادي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

5- المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

تتعرض المنشآت الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية عموما، إلى مجموعة من العقبات التي تعرقل نشاطها، وهناك اختلاف حول تحديد الأهمية النسبية لهذه الصعوبات، من خلال واقع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية. ويمكن تلخيص الأساسي منها فيما يلي: [1]

5-1- كلفة رأس المال:

إن هذه المشكلة تنعكس مباشرة على ربحية هذه المشروعات، من خلال الطلب من المشروعات الصغيرة والمتوسطة بدفع سعر فائدة مرتفع مقارنة بالسعر الذي تدفعه المنشآت الكبيرة. إضافة إلى ذلك تعتمد المنشآت الصغيرة والمتوسطة على الإقتراض من البنوك، مما يؤدي إلى زيادة الكلفة التي تتحملها.

5-2- التضخم:

من حيث تأثيره في ارتفاع أسعار المواد الأولية وكلفة العمل، مما سيؤدي حتماً إلى ارتفاع تكاليف التشغيل. وهنا تعترض هذه المنشآت مشكلة رئيسية وهي مواجهتها للمنافسة من المشروعات الكبيرة، مما يمنعها ويحد من

[1] ماهر حسن محروق وإيهاب مقابلة، **المشروعات الصغيرة والمتوسطة: أهميتها ومعوقاتها، المرجع السابق.**

قدرتها على رفع الأسعار، لتجنب أثر ارتفاع أجور العمالة وأسعار المواد الأولية.

5-3- التمويل:

تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة صعوبات تمويلية بسبب حجمها (نقص الضمانات)، وبسبب حداثتها (نقص السجل الائتماني)، وعليه تتعرض المؤسسات التمويلية إلى جملة من المخاطر عند تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مختلف مراحل نموها، (التأسيس – الأولية – النمو الأولي – النمو الفعلي – الاندماج). ونظراً لهذه المخاطر تتجنب البنوك التجارية توفير التمويل اللازم لهذه المشروعات، بفعل حرصهم على نقود المودعين.

5-4- الإجراءات الحكومية:

وهذه مشكلة متعاظمة في الدول النامية، خصوصاً في جانب الأنظمة والتعليمات (التشريعات)، التي تهتم بتنظيم عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

5-5- الضرائب:

يعتبر نظام الضرائب أو النظام الجبائي، أحد أهم المشاكل التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في جميع أنحاء العالم. وتظهر هذه المشكلة من جانبين سواء لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة من حيث ارتفاع الضرائب، وهي كذلك مشكلة لمصلحة الضرائب، نظراً لعدم توفر البيانات الكافية عن هذه المنشآت مما يضيق عمل جهاز الضرائب في الدولة، ويخلق مشاكل لهذه المشروعات.

5-6- المنافسة:

المنافسة والتسويق من المشاكل الجوهرية التي تتعرض لها المشروعات الصغيرة والمتوسطة خصوصا عند مراحل نشأتها الأولى، وأهم مصادر المنافسة بالنسبة لهذه المشروعات، الواردات والمشروعات الكبيرة.

غير أنه بالنسبة للجزائر، يمكن تلخيص أهم المشاكل التي تشكل تحديا بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيها – قبل وبعد الإنطلاق في نشاطها – في النقاط التالية: [1]

1- النقص الواضح للرؤية الإقتصادية، نظرا للتغيرات العديدة التي طرأت على المستوى التنظيمي.

2- غياب سياسة لتكوين المسيرين والعاملين في المؤسسات الخاصة.

3- صعوبات الحصول على الملكية العقارية، خاصة في المناطق الصناعية.

4- الضغط الجبائي والأعباء الإجتماعية.

5- عدم انسجام التعريفة الجمركية مع الواقع، حيث أنها أضرت بالإنتاج لصالح التجارة.

6- تعقد وغموض النصوص ذات الطابع التشريعي والتنظيمي.

7- جهل الآليات المالية والبنكية من طرف أصحاب هذه المؤسسات.

6- الدعم المقدم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

[1] بريش السعيد وبلغرسة عبد اللطيف، **إشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، ورقة عمل مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول:متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، الجزائر، 17/18/أفريل 2006.

عمدت السلطات الجزائرية ممثلة في وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، ومنذ صدور القانون التوجيهي رقم01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، على تبني مجموعة من السياسات وتسطير مجموعة من البرامج – والتي رصدت لها أموال ضخمة – من أجل إعطاء دفعة قوية لهذا القطاع الحيوي، وتوفير كل الشروط التقنية والفنية الملائمة لبروز ونشاط مثل هذه المؤسسات. ويمكننا تصنيف الدعم المقدم من طرف الدولة الجزائرية في هذا السياق، إلى نوعين رئيسيين هما: الدعم الداخلي أو المحلي وكذا الدعم الخارجي.

وسنحاول في ما يلي التطرق إلى هذين النوعين، من خلال توضيح عدد ونوعية البرامج التي يتكون منها كل نوع، وكذا المبالغ المالية التي رصدت لها، وآجال هذه البرامج.

6-1- بالنسبة للدعم الداخلي:

في هذا الإطار قامت الجزائر باستحداث وإقامة هياكل مالية تتولى تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي أصبحت حتمية خاصة مع إنطلاق برنامج تأهيل المؤسسات بصفة موسعة، ونذكر من هذه الهياكل مايلي:

6-1-1- صندوق ضمان القروض: (Fonds de Garantie des Crédits de la PME)

باعتبار مشكل الضمان هو العقبة التي تواجه م ص م مع البنوك التجارية، أنشأ صندوق لضمان القروض الإستثمارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مارس 2004، بموجب المرسوم رقم 373-02 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002، برأسمال قدره 101 مليار دج مكتتب كليا من الخزينة. ويعتبر هذا الصندوق وسيلة دعم لهذه المؤسسات، حيث يقدم الضمان للمشاريع المبرمجة التي ليس لها ضمانات، ويقدم ضمانات إضافية للمشاريع التي ليس

لها ضمانات كافية، وذلك على شكل قرض طويل الأجل لتغطية جزء من الخسارة التي تتحملها البنوك والمؤسسات المالية."على أن يغطي الضمان 80% من قيمة القرض المحصل عليه، علما أن الضمان الأدنى لمنح القروض هو 4 مليون دج، بينما الضمان الأقصى هو25 مليون دج. وقدم الصندوق إلى غاية 2006/12/31 حوالي 99 ضمان، بقيمة 1538556595 دج والتي سمحت بخلق 3110 منصب شغل". [1]

6-1-2- صندوق رأسمال المخاطر: (Fonds de Capital Risque)

تأسس في الجزائر صندوق رأسمال المخاطر برأسمال 3.5 مليار دج في سنة 2004، وذلك إستجابة لاحتياجات تمويل م ص م، كما جاء في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو(**Programme complémentaire de soutien à la croissance**) للفترة 2005-2009 حيث سيتم إنشاء 100000مؤسسة صغيرة ومتوسطة، وهذا يستوجب إقامة 2880 صندوق إستثمار. ولا تتدخل شركات رأسمال المخاطر إلا لصالح م ص م التي لا تستطيع تعبئة موارد في السوق المالية، أي غير المسعرة في البورصة.حيث تتحمل كل المخاطر وتصبح مساهمة فيها، لكن دون أن تقوم بالتسيير بل تقدم لها المساعدة التقنية والتسييرية. وبالمقابل تحقق عائدا على شكل فائض قيمة عند التنازل عن المساهمة إلى مقاولين آخرين.

6-1-3- التمويل بالقرض الإيجاري: (Leasing)

" في هذا المجال تم في الجزائر إقامة شركة للقرض العقاري الإيجاري لصالح م ص م،" مؤسسة مغرب قرض الجزائر"**SMAP Société de Maroc Algérie Prêt** وهي مؤسسة برأسمال مشترك تونسي-أوروبي، إعتمدها مجلس

[1] موقع وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية: http://www.pmeart-dz.org/ar/legislation.php, le 26/03/2008

النقد والقرض في أكتوبر 2005ورأسمالها هو1 مليار دج محرر بنسبة 50% وتتكون من مجموعة من المساهمين: بنك تونسي خاص" بنك أمان" بنسبة 25% " تونس قرض إيجار" بنسبة 36% و" صندوق الاستثمار الأوروبي" بنسبة 20% مع فرع من " الوكالة الفرنسية للتنمية " بنسبة 10%، " صندوق رأسمال المخاطر" **Fonds de Capital-risque** بنسبة 5%، " مجموعة **Conception et Fabrication Assistées par Ordinateur »CFAO** " بنسبة 4%، على أن تبدأ نشاطها في نهاية السداسي الأول من سنة 2006." [1]

واستفادت" مغرب قرض إيجار " من 10مليون أورو من البنك الأوروبي للإستثمار **Banque Européenne d'investissement** وعند تشغيله سيكون من أول أعماله تمويل م ص م بالحصول على المعدات اللازمة لنشاطها، من معدات نقل وأشغال عمومية ومعدات طبية ومكاتب ومخازن. وتتراوح مدة إيجار الوسائل المنقولة وغير المنقولة التي تمول بها"**SMAP** " زبائنها بين 03 و07 سنوات، وفي نهاية المدة سوف يمتلك الزبون الوسائل إذا دفع الإيجار كله بإنتظام. وحسب مسؤولين من **SMAP** سوف ترتكز العمليات على قرض الإيجار في البداية، لتشمل فيما بعد عقد تحويل الفاتورة "**Factoring**" بتسيير حقوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهي تعمل كذلك على الدخول مستقبلا في بورصة الجزائر عن طريق إصدار سندات في السوق المال المحلي.

6-2- بالنسبة للدعم الخارجي:

قامت الجزائر في هذا الصدد بإعداد برامج لتأهيل وتدريب وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالتعاون مع وكالات وبنوك أجنبية

---

[1] بن طلحة صليحة ومعوشي بوعلام، **الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في القضاء على البطالة، المرجع السابق.**

متخصصة. وفي ما يلي بعض من أوجه الدعم الخارجي أو البرامج التي إستفادت أو ستستفيد منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

6-2-1- برنامج ميدا لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: (MEDA)[1]

يندرج برنامج ميدا في إطار التعاون الأورو- متوسطي " **EDPME** "، وهدفه هو تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتأهيلها وتأهيل محيطها، ومدة برنامج ميدا 05 سنوات. وانطلق هذا البرنامج فعليا سنة 2002 بقيمة قدرها 62.9 مليار أورو ليخص 1456 عملية. وتخص مساعدات ميدا عمليات الخبرة والتكوين ومساعدة البنوك على تطوير القرض لصالح م ص م، مثل رأس المال المخاطر والإعتماد الإيجاري. وتجدر الإشارة إلى أن برنامج ميدا تقوده وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية ووفد اللجنة الأوروبية بالتعاون مع ممثلي الجمعيات للمؤسسات ص م." وقد شكل برنامج ميدا حسب وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية الجزائري، أرضية مناسبة لتحسين تنافسية م ص م، حيث سمح حسبه بتحقيق أكثر من 2500 عملية تأهيل لفائدة 450 مؤسسة صغيرة ومتوسطة إلى نهاية 2007." [2]

6-2-2- التعاون مع البنك الإسلامي للتنمية: (Banque Islamique de Développement)

تم الإتفاق على فتح خط تمويل للمؤسسات ص م، وكذا تقديم مساعدة فنية متكاملة لدعم استحداث نظم معلوماتية ولدراسة سبل تأهيل

---

[1] بوشوندة رفيق وسليماني زنقاني، **أهمية التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، ورقة عمل مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني: تمويل المؤسسات لصغيرة والمتوسطة، جامعة سعيدة، 14/15/ديسمبر 2004.

[2] موقع وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية: le , 12/05/2008http://www.pmeart-dz.org/ar/legislation.php

الصناعات الوطنية لمواكبة متطلبات العولمة والمنافسة، واستحداث محاضن (مشاتل) فنية نموذجية لرعاية وتطوير م ص م، وتطوير التعاون مع الدول الأعضاء، والتي تمتلك تجارب متقدمة في الميدان كماليزيا وإندونيسيا وتركيا.وكان البنك الإسلامي للتنمية قد أعلن عن اتفاقيتين يقدم بموجبهما مبلغ 9.9 مليون دولار للمساهمة في تمويل مشروعات إنمائية في الجزائر، حيث ستستفيد وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية من قرض يقدر بـ5.1 مليون دولار، للمساهمة في دراسة وتنفيذ نظام جديد للمعلومات يهدف إلى دعم وتعزيز قدراتها في ميدان دراسة الجدوى وتطوير طاقات م ص م، وسيتم تسديد القرضين من قبل الحكومة الجزائرية في خلال20 عاما مع 05 سنوات كفترة سماح.

6-2-3- التعاون مع البنك العالمي: (Banque Mondial)

ويخص التعاون الشركة المالية الدولية **SIF** " **Société International Financier**"، حيث تم إعداد برنامج تعاون تقني مع برنامج شمال إفريقيا لتنمية المؤسسات **PNADE** (**Programme de Nord Afrique pour Développement des entreprises**)، لإعداد ووضع حيز التنفيذ" لبارومتر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة " قصد متابعة التغيرات التي تطرأ على وضعيتها، وسيدخل هذا البرنامج أيضا في إعداد دراسات إقتصادية لفروع النشاط. وهدف البرنامج هو الرفع من عرض ونوعية التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا تحسين الخدمات المصرفية، مثل الإعتماد الإيجاري وعقد تحويل الفاتورة.

6-2-4- الوكـالة الفرنسـية للتنميـة:[1] **(Agence française de Développement)**

حيث قدمت هذه الوكالة من خلال فرعها المتواجد بالجزائر " **Proparco** " سنة 1998 للقرض الشعبي الجزائري أول قرض طويل الأجل بمقدار15 مليون أورو، من أجل تمويل استثمارات توسيع وتجديد م ص م المحلية. وفي نهاية 2002 قدمت لهذه الهيئة المالية نفسها قرض ثاني طويل الأجل بقيمة 40 مليون أورو، وذلك من أجل مواجهة تحديات نمو م ص م، حيث تم التوقيع على القرض في مارس 2003، وهو في مرحلة استعماله، حيث يعمل حاليا على مضاعفة وتنويع بعض الخدمات المالية، كالإعتماد الإيجاري وعقد تمويل الفاتورة.

[1] بن طلحة صليحة ومعوشي بوعلام، الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في القضاء على البطالة،المرجع السابق.

6-2-5- منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية: (ONUDI)

تأسست هذه الأخيرة في عام 1967 في فيينا، لترقية التنمية الصناعية في الدول النامية عن طريق وضع برامج صناعية مدمجة لكل دولة، هدفها الأساسي هو تقديم ديناميكية إعادة الهيكلة والتنافسية وإدماج ونمو الصناعات والمؤسسات في مراحل التحرير والإنفتاح الإقتصادي. وبدأت " **ONUDI**" العمل في الجزائر في سنة 1999، ضمن برنامج تطوير التنافسية وإعادة الهيكلة الصناعية الذي خص 08 مؤسسات عمومية و40 مؤسسة صغيرة ومتوسطة وصناعات صغيرة ومتوسطة **(PME-PMI)**. كما تعمل هذه الهيئة على تقديم مساعدات فنية لتأهيل م ص م، في فروع الصناعة الغذائية بإحداث وحدة لتسيير البرنامج وإختيار مكتب دراسات لإعداد تشخيص هذا الفرع.

6-2-6- التعاون الثنائي:

نشير في هذا الصدد إلى برنامجين تعاون تم إنجازهما مع ألمانيا، الأول يسمى " مجلس تكوين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية " **(PME/CONFORM)** الذي انتهت مراحله مع نهاية 2006، وقد اختص هذا الأخير بمجال التكوين وتكوين مجموعة من الخبراء في الميدان. والبرنامج الثاني الذي تم إقراره مع ألمانيا أيضا ويسمى " الدعم لتحديث المؤسسات الصغيرة " (2005-2007)، وهو يهدف إلى تطوير التنافسية لهذا النوع من المؤسسات، عن طريق تأهيل هياكلها القاعدية وتقوية كفاءتها الداخلية. كما تجدر الإشارة إلى أنه هناك مشاريع تعاون أخرى مستقبلية مع دول لها خبرة في ميدان تنمية وترقية م ص م، مثل: فرنسا، إيطاليا، إسبانيا، تركيا،...إلخ.

يمكن القول هنا ومن خلال ما سبق، أن كل هذه الخطوات والبرامج التي تم اتخاذها من طرف الدولة الجزائرية، سواء على الصعيد الداخلي أو

الخارجي، تتم بصدق عن مدى رغبة هذه الأخيرة في دعم إنشاء وتطوير قطاع م ص م في الجزائر، وهي بذلك تكون على غرار أغلب الدول العربية، قد استشعرت حقيقة أهمية وإستراتيجية هذه المؤسسات، ودورها الفعال في البناء الإقتصادي والقضاء على البطالة.

حيث يؤكد وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، " أن الوزارة وضعت مخطط للوصول إلى أكثر من 600ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة بحلول العام، 2010 وذلك نظرا للنمو المتزايد للسوق والقدرات الإقتصادية الجزائرية الواعدة، كون هذا القطاع يمتلك مؤهلات تجعله قادرا على امتصاص البطالة، وتعول عليه الحكومة كثيرا في التنمية الاقتصادية." [1] وأوضح السيد بن بادة أهمية تأهيل وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليتواكب مع عولمة الإقتصاد والإنفتاح الإقليمى والمتوسطي للإقتصاد الجزائري على أوروبا، من خلال اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وقرب انضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية.

7- مدى نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في امتصاص البطالة في الجزائر:

سنحاول من خلال هذا المحور تقييم مدى نجاح م ص م في معالجة ظاهرة البطالة في الجزائر، باعتمادنا على مجموعة من الأرقام والإحصائيات المتوفرة في هذا الجانب، لفترة زمنية نموذجية تقدر بـ03 سنوات، ولتكن السنوات الثلاث الأخيرة، أي 2004، 2005، 2006. بمعنى أننا سنحاول معرفة التطور الذي حصل في هيكل هذه المؤسسات خلال تلك السنوات،

[1] موقع وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية: le , 24/05/2008http://www.pmeart-dz.org/ar/legislation.php

ومدى مساهمة هذا التطور في القضاء على ظاهرة البطالة في الفترة الزمنية المذكورة، الشيء الذي قد يمكننا في النهاية من معرفة مدى فعالية سياسات وبرامج دعم وتأهيل م ص م التي اعتمدت من طرف الدولة الجزائرية (منذ نهاية سنة 2001 تاريخ صدور القانون التوجيهي 01-18)، بهدف إنشاء هذه المؤسسات وتحسين أدائها، ومن ثم النجاح في توفير مناصب شغل للآلاف البطالين في الجزائر.

وعليه سنحاول إتباع منهجية عمل تتكون من ثلاثة خطوات رئيسية هي:

1- معرفة التطور الحاصل في تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2004-2006.

2- معرفة التطور الحاصل في وضعية التشغيل في هذه المؤسسات خلال الفترة 2004-2006.

3- محاولة معرفة النسبة التي تشكلها العمالة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل سنة، من مجموع العمالة الشغيلة في الجزائر في نفس السنة، أي مساهمة م ص م السنوية في التشغيل.

ا- تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في الفترة (2004-2006):

استنادا إلى إحصائيات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية الجزائرية، فإن تطور تعداد هذه المؤسسات بالنسبة للفترة المذكورة يمكن تمثيله في الجدول التالي:

الجدول رقم (02): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في الفترة (2004-2006)

نوعية م ص م	2004	2005	2006	معدل التطور %2004	معدل التطور %2005	معدل التطور %2006

المؤسسات	225449	245842	269806	8.42	9.05	9.75
الخاصة المؤسسات	778	874	739	0.00	12.34	-15.45
العامة الصناعة	86732	96072	106222	8.62	10.77	10.56
التقليدية المجموع	312959	342788	376767	8.45	9.53	9.91

المصدر: موقع وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، http://www.pmeart-dz.org/ar/legislation.php.

من الجدول السابق، ومن خلال مقارنة تعداد م ص م في سنة 2004 بسنة 2003، نرى أن نسبة أو معدل التطور الإجمالي كانت 8.45%، حيث شكل العدد الإضافي لمؤسسات الصناعات التقليدية لب هذه الزيادة وذلك بنسبة 8.62%، تليه المؤسسات الخاصة بنسبة 8.42%، بينما لم يعرف تعداد المؤسسات العامة أي زيادة تذكر في سنة 2004. في حين أنه إذا قارنا معطيات سنة 2005 بسنة 2004 نجد أن: نسبة التطور الإجمالية في تعداد هذه المؤسسات خلال سنة 2005، بلغت 9.53%، وقد عرفت تطورا ملحوظا مما كانت عليه في سنة 2004. وقد شكل العدد الإضافي للمؤسسات العامة في سنة 2005 لب هذه الزيادة، وذلك بـ96 مؤسسة عامة جديدة دخلت قطاع م ص م في هذه السنة، تليها مؤسسات الصناعات التقليدية بـ9340 مؤسسة جديدة. في حين ارتفع عدد المؤسسات الخاصة على غرار السنة الماضية بـ20393 مؤسسة جديدة، وهو ما نسبته 9.05%، من مجموع مؤسسات هذا القطاع في سنة 2005.

واذا أتينا لمقارنة تطور تعداد هذه المؤسسات في سنة 2006 عنه في سنة 2005، سوف نجد أن نسبة التطور الإجمالي في تعداد هذه المؤسسات قد بلغ في السنة الأخيرة معدل 9.91%، وهو لم يختلف كثيرا عن سابقه (نسبة

التطور الإجمالي في سنة 2005) الذي كان 9.53%، حيث شكلت مؤسسات الصناعات التقليدية الجزء الأكبر في هذه النسبة وذلك بزيادة 10150 مؤسسة جديدة وهو رقم مشجع في الحقيقة، أي بنسبة تطور تقدر بـ10.56%، في حين ارتفع تعداد المؤسسات الخاصة بمقدار 23964، وهو مانسبته 9.75%، وهذه الزيادة تعتبر إيجابية أيضا مقارنة بسالفتها، في حين انخفض تعداد المؤسسات العامة بشكل ملحوظ حيث تراجع هذا العدد بـ135 مؤسسة، أي ما نسبته (15.45%)، وذلك يرجع إلى مسار الخوصصة الذي شرعت فيه الدولة الجزائرية منذ قرابة العقد من الزمن والذي مس العديد من المؤسسات العامة في هذه الفترة. من النتائج السابقة نرى أن سياسة دعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بدأت تعطي ثمارها، حيث يشهد قطاع م ص م نموا تدريجيا، لا سيما بالنسبة للمؤسسات الخاصة وقطاع الصناعة التقليدية، الذي بدأ يحقق قفزة نوعية وحقيقية بل ويتفوق على قطاع المؤسسات الخاصة، وهو ما يستدعي دعم وتشجيع هذا القطاع أكثر، حتى لا يؤول إلى الزوال في زمن الآلات التكنولوجية المتطورة والمنافسة الشديدة.

ب- تطور وضعية التشغيل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في الفترة (2004-2006):

في ما يلي جدول يوضح تطور وضعية التشغيل أو عدد المشغلين والمشتغلين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومؤسسات الصناعة التقليدية خلال سنوات 2004-2005-2006 في الجزائر:

الجدول رقم (03): تطور وضعية التشغيل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2004-2006

نوعية م ص م		2004	2005	الزيادة	%	2005	2006	الزيادة	%
المؤسسات الخاصة	الأجراء	592758	642987	50229	8	642987	708136	65149	10.13
	أرباب العمل	-	245842	-	-	245842	269806	23964	9.75
المؤسسات العامة		71826	76283	4457	6.21	76283	61661	14622	19.17-
الصناعة التقليدية		173920	192744	18824	10.82	192744	213044	20300	10.53
المجموع		838504	1157856	319352	38.09	1157856	1252707	94851	8.19

المصدر: موقع وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، http://www.pmeart-dz.org/ar/legislation.php.

من خلال الجدول السابق، نلاحظ أن عدد الذين يعملون في م ص م قد إرتفع إرتفاعا ملحوظا في سنة 2005 مقارنة بسنة 2004، حيث زاد عددهم الإجمالي بـ 319352 عامل وهو رقم طيب، حيث إستقطب ميدان الصناعات التقليدية النسبة الأكبر من هؤلاء وذلك بزيادة تقدر بـ18824 عامل أي بنسبة 10.82%، وحلت المؤسسات الخاصة في المرتبة الثانية من حيث إستقطاب اليد العاملة، وذلك بزيادة تقدر بـ50229 عامل جديد وهو رقم مشجع أيضا، ويمثل ما نسبته 8%. كذلك يلاحظ أن هناك ظهور لفئة أرباب العمل وبشكل مكثف في سنة 2005 (245842 رب عمل) بعدما كان عددهم منعدما في سنة 2004، وذلك يرجع لتشجيع الدولة لهم من خلال برامج الدعم الداخلي والخارجي التي جاءت بإمتيازات كثيرة لهذه الفئة خلال سنة 2005. في المقابل حلت المؤسسات العامة في المرتبة الثالثة والأخيرة من حيث استقطاب العمالة الجديدة، حيث بلغت الزيادة من العاملين في قطاع المؤسسات العامة في سنة 2005 ما يقدر بـ4457 عامل جديد، وهو ما نسبته 6.21%.

في حين أنه إذا قارنا معطيات سنة 2005 بسنة 2006، فسوف نجد أن عدد الذين إلتحقوا بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد إرتفع إجمالا بنحو 94851 عامل أي بنسبة 8.19%، إلا أنه يعتبر ضعيفا بالمقارنة بالرقم السابق (38.09%)، وهذا ربما يرجع إلى إلتحاق فئة من المجتمع بوظائف أخرى غير قطاع م ص م، كالوظيف العمومي، أو المؤسسات الإقتصادية الكبرى، والقطاع الشبه إقتصادي، بالإضافة إلى أسلاك الأمن والدفاع.

غير أنه إذا تمعنا في هذه المعطيات، سوف نجد أن قطاع الصناعات التقليدية لا زال يستقطب الفئة الكبرى من العمالة الجديدة، حيث إرتفع عدد الذين إلتحقوا بمناصب عمل في هذا القطاع في سنة 2006 إلى 20300 عامل جديد، وهو مانسبته 10.53% الشيء الذي يدلل على حيوية هذا القطاع مرة أخرى. كذلك إستقطبت المؤسسات الخاصة ما مجموعه 89113 عامل جديد بين أجراء وأرباب عمل خلال سنة 2006، حيث شكلت هذه الزيادة ما نسبته 19.88% وقد كان النصيب الأكبر فيها من العمال الأجراء، الذين شكلوا نسبة 10.13% منها.

فيما إنخفض عدد العاملين الأصليين بالمؤسسات العامة إلى 14622 عامل، حيث إنخفضت نسبة هؤلاء بـ19.17%، وهو ما قد يرجع إلى تسريح لجزء من العمال بفعل مسار الخوصصة، أو إنتهاء عقود عملهم المؤقتة التي كانت تربطهم بهذه المؤسسات، أو إلى الاستقالة الطوعية.

من خلال ما سبق كله، يمكن أن نستشف الدور الهام الذي لعبته وتلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القضاء على البطالة في الجزائر، وهو ما يعني إلى حد ما نجاح سياسات وبرامج دعم هذا النوع من المؤسسات في الجزائر، غير أن الرهان الأكبر للدولة الجزائرية، يكمن في المحافظة على

مناصب الشغل الجديدة التي خلقتها هذه المؤسسات، والسعي إلى تحويلها إلى مناصب عمل دائمة، تضمن تحقيق الرفاهية والإستقرار الإجتماعي، وهذا لا يتأتى إلا بالمحافظة على هذه المؤسسات ودعم نشاطها، مما يستوجب بذل المزيد من الدعم المقدم لها وتنويعه.

ج- حساب نسبة العاملين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى نسبة الطبقة الشغيلة في الجزائر:

تهدف هذه الخطوة الأخيرة إلى اختبار مدى صحة الإستنتاجات التي توصلنا إليها سابقا، من خلال حساب نسبة العاملين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى نسبة أو مجموع الطبقة الشغيلة في الجزائر عموما، وهو ما سيعطينا نظرة عن مدى مساهمة هذه المؤسسات في امتصاص ظاهرة البطالة وذلك على المستوى الكلي. وسوف نستند في هذا الصدد إلى إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء في الجزائر **(ONS)**، حول عدد الشغيليين أوحجم الطبقة الشغيلة في الجزائر، في نهاية كل سنة من السنوات الثلاث (2004-2005-2006). وسنحاول أن نلخص كل ما سبق في الجدول التالي:

الجدول رقم (04): نسبة العاملين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حجم العمالة الكلي في الجزائر خلال سنوات الدراسة

السنوات / العمال	عام 2004	عام 2005	عام 2006	المجموع
عد العاملين بالمؤسسات ص م	838504	1157856	1252707	3249067
عدد العاملين الإجمالي	7800000	8100000	8868800	24768800
النسبة المئوية%	10.75	14.29	14.12	13.11

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على المعطيات السابقة والإحصائيات المتوفرة.

من خلال أرقام الجدول أعلاه، يتضح لنا مدى المساهمة الإيجابية – رغم تواضعها – التي قدمتها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال إمتصاص البطالة، عن طريق استيعاب عدد لا بأس به من العاملين في الجزائر. حيث نلاحظ أن عدد العمال الذين التحقوا بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إرتفاع مستمر، حيث بعد أن كان عددهم يقدر بـ838504 عامل سنة 2004 والذي كان يشكل مانسبته 10.75% من مجموع الطبقة الشغيلة، إرتفع هذا العدد بشكل ملحوظ في سنة 2005 إلى 1157856 عامل، حيث شكل مانسبته 14.29%، وعلى الرغم من الإنخفاض الطفيف جدا لهذه النسبة في سنة 2006، والتي ترجع إلى ازدياد عدد العاملين الإجمالي بشكل ملفت في هذه السنة، نتيجة ربما فتح فرص أخرى للتشغيل عدى م ص م، إلا أن عدد العاملين الإجمالي في قطاع م ص م قد إرتفع إلى 1252707 عامل من مجموع 8868800 عامل يمثلون العدد الإجمالي للطبقة العاملة في الجزائر في نهاية 2006.وإذا قمنا بقسمة متوسط عدد العاملين في م ص م خلال هذه السنوات، على متوسط عدد العاملين الإجمالي

في نفس الفترة، سوف نجد النسبة هي: 13.11%. هذه النسبة تعبر عن متوسط مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سوق العمل في الجزائر خلال الفترة (2004–2006). وهي نسبة مقبولة إلى حد ما ومشجعة ومرشحة لأن ترتفع أكثر، إذا ما وجدت هذه المؤسسات المزيد من الدعم والرعاية من طرف الدولة الجزائرية.

وعليه يمكن القول في الأخير أن برامج دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تبنتها الدولة الجزائرية، للنهوض بهذا القطاع الحيوي

منذ صدور القانون التوجيهي 01-18 سنة 2001، قد أعطت مردود طيب ومشجع إلى حد ما، على الرغم من تواضع مساهمة هذه المؤسسات في إمتصاص البطالة خلال السنوات السابقة، وذلك يرجع ربما إلى حداثة تجربة م ص م في الجزائر، حيث أن أي تجربة عند بداية إنطلاقها لا بد أن تعرف عدة صعوبات وعراقيل، لكن هذه التجربة في الحقيقة تعد بالكثير وهو ما أكد عليه وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية عندما صرح مؤخرا: " بأن هناك الكثير من المؤسسات الصغيرة التي نجحت في التحول إلى المؤسسات المتوسطة، وأن معدل النمو في المؤسسات الصغيرة يقدر بنحو 20 ألف مؤسسة سنويا، وهو معدل طيب لكن هناك مسعى للوصول إلى 40 ألف مؤسسة سنويا، مما يسمح بالمساهمة في تقليص وإمتصاص البطالة." [1]

الخاتمة:

لقد أضحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رائدا حقيقيا للتنمية المستديمة بشقيها الإقتصادي والإجتماعي، باعتبارها قطاعا منتجا للثروة، وفضاءا حيويا لخلق فرص العمل، وبالتالي فهي وسيلة اقتصادية وغاية اجتماعية. غير أن ما يجب الإشارة إليه في هذا المقام، هو أن هذه المؤسسات لن تكون لها هذه الأدوار ولا تلك المكانة، ولن تستطيع أن تحقق الأهداف المرجوة منها، إلا إذا توفر لها المحيط المناسب والمساعد على النشاط، من خلال تقديم كافة المساعدات والتسهيلات الضرورية لها من طرف السلطات المعنية منذ نشأتها الأولى.

[1] موقع وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية: http://www.pmeart-dz.org/ar/legislation.php, le 19/06/2008..

ووعيا منها بأهمية ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية، وانطلاقا من إرادتها السياسية التي عبر عنها رئيس الجمهورية – السيد عبد العزيز بوتفليقة – نفسه في مختلف المحافل الوطنية والدولية، بادرت الجزائر وعلى غرار العديد من الدول العربية، بتبني مجموعة من السياسات والبرامج، بهدف دعم وتنمية هذا القطاع الإستراتيجي، وكانت اللبنة الأولى في هذا البناء هي استحداث وزارة خاصة بهذا القطاع المؤسساتي سنة 1994، وهي: "وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "، رغم أن البعض يعتبر أن الجزائر تأخرت في وضع أرضية صلبة لدعم وتطوير لهذه المؤسسات، إلى أن جاء القانون التوجيهي رقم 01-18 المؤرخ في 2001/12/12، والخاص بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والذي أعطى السند القانوني والتشريعي لهذه المؤسسات، من حيث تعريفها وكيفية إنشائها والدعم المقدم لها...إلخ. ونظرا للأهمية التي يشكلها قطاع الصناعات التقليدية باعتباره أداة لخلق مناصب عمل، وللحفاظ على هذا القطاع، فقد تم إلحاقه بوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2002.

وقد سعت الجزائر في إطار دعمها لهذه المؤسسات على الصعيد المحلي، وحل مشكلة تمويل هذه الأخيرة، إلى إنشاء صندوق لضمان القروض سنة 2004، وصندوق رأسمال المخاطر في نفس السنة، مع إعتماد شركة القرض العقار الإيجاري. أما على الصعيد الخارجي فقد وقعت على اتفاقيات مع البنك الإسلامي للتنمية، والبنك العالمي، والوكالة الفرنسية للتنمية. وبهدف إكساب هذه المؤسسات الخبرة والتكوين الضروري، وتطوير تنافسيتها، تعاونت الجزائر مع الإتحاد الأوروبي في إطار برنامج ميدا لتنمية وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، بالإضافة للتعاون مع الجانب الألماني والتحضير لمشاريع تعاون ثنائية أخرى مستقبلا.

كل هذه الخطوات السابقة أتت أكلها إلى حد ما، حيث حققت نموا معتبرا كما رأينا في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي ساهمت في امتصاص البطالة، والنتائج الأولية تبشر بمستقبل واعد لهذه المؤسسات في الجزائر، إذا ما استمر العمل في المكتب وفي الميدان، على تشجيع وتدعيم هذه المؤسسات وجعل ذلك في سلم الأولويات، مع السعي لإزالة كل العراقيل والمطبات التي قد تعترض نموها وازدهارها. وفي هذا الصدد يمكننا أن نقترح مجموعة من التوصيات التي قد تساهم في ذلك:

1- تطوير وترقية محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإعطائها كافة التسهيلات المالية والإدارية والجبائية.

2- صياغة برنامج وطني للترويج للمنتجات الوطنية عمومًا، مع التركيز على منتجات المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة.

3- تشجيع بروز المنظمات غير الحكومية للمساهمة في ترقية هذا القطاع إلى جانب الهيئات الحكومية الرسمية.

4- تعزيز الترابط والتشابك بين الصناعات الصغيرة والمتوسطة من جهة، وبين المؤسسات الكبيرة من جهة أخرى، بما يسمح بتحسين إنتاجية ونوعية مخرجات هذه المؤسسات.

5- تكوين إطارات ذات كفاءة عالية ومختصين في تسيير وإدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نظرا لإفتقار العديد من الشباب للخبرة التنظيمية.

6- انشاء بنك للمعلومات، يسمح للمؤسسات المالية والبنوك بمعالجة ملفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في وقت وجيز، كما يقوي علاقة هذه الهيئات المالية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويمنحها ثقتها.

7- الإسراع في تأهيل المنظومة المصرفية، والإستفادة من التجارب الدولية في ما يخص تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

قائمة المراجع:

1- المراجع باللغة العربية:

1-1- الكتب:

1- رمزي أحمد، الاقتصاد السياسي للبطالة، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، أكتوبر 1998.

2- ماهر حسن محروق وإيهاب مقابلة، **المشروعات الصغيرة والمتوسطة: أهميتها ومعوقاتها**، مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة، الأردن، 2006.

3- عبد الغفور عبد السلام وآخرون، **إدارة المشروعات الصغيرة**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2001.

1-2- الرسائل والمذكرات:

1- لخلف عثمان، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها: دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، جامعة الجزائر، 2003/2004.

1-3- القوانين واللوائح:

1- لقانون رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 والمتعلق بالقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 77، 15 ديسمبر 2001.

1-4- المداخلات وأرواق العمل:

1- بريش السعيد وبلغرسة عبد اللطيف، **إشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، ورقة عمل مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول:متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، الجزائر، 17/18/أفريل 2006.

2- بن طلحة صليحة ومعوشي بوعلام، **الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في القضاء على البطالة**، ورقة عمل مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، الجزائر، 17/18/أفريل 2006.

3- بوشوندة رفيق وسليماني زنقاني، **أهمية التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، ورقة عمل مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني: تمويل المؤسسات لصغيرة والمتوسطة، جامعة سعيدة، 15/14/ديسمبر 2004.

4- لرقط فريدة وآخرون، **دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات النامية ومعوقات تنميتها**، ورقة عمل مقدمة ضمن الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة سطيف، الجزائر، 25-28 ماي 2003.

1-5- مواقع الإنترنيت:

1- موقع وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية: .http://www.pmeart-dz.org/ar/legislation.php

2- المراجع باللغة الفرنسية:

2-1- الكتب:

1- ESCWA, **Small and Medium Enterprises: Strategies, Policies and Support Institutions York**, United Nations, 1998.

2-2- مواقع الإنترنيت:

2- http://www.copyright@2005-Site Designed and Hosted by Access to Arabia.